إيداع مائة مليون دولار إلى حساب البنك المركزي بعدن

الأمناء/ خاص:

علمت صحيفة "الأمناء" بأن البنك المركزي في العاصمة عدن قد تحصل على 100 مليون دولار تم تحويلها إلى حساب البنك من أصل 300 مليون دولار مقدمة من صندوق النقد الدولي.

وقالت المصادر لـ "الأمناء" إنه تم تعزيز حساب البنك المركزي بمبلغ وقدره 100 مليون دولار خلال الأسبوع الماضي.

وعلمت "الأمناء" بأنه وبعد استكمال تحويل المبلغ إلى البنك المركزي سيصل رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي إلى العاصمة عدن.

ونوهت المصادر بأن عدم تصدير النفط سيضع الحكومة والمجلس الرئاسي في موقف محرج، منها إعلان الإفلاس إذا لم يتم التحرك من قبل المجتمع الدولي في إلزام الحوثيين بعدم استهداف الموانئ النفطية.

تحذيرات من عجز الحكومة عن دفع المرتبات مع استمرار إيقاف تصدير النفط

الأمناء/ خاص:

تصاعدت التحذيرات الصادرة عن قيادة المجلس الرئاسي والحكومة من التداعيات الاقتصادية والإنسانية جراء استمرار إيقاف تصدير النفط منذ شن جماعة الحوثي لهجمات استهدفت موانئ التصدير قبل نحو شهر.

حيث حذر رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي، خلال لقائه الاثنين، في الرياض، بسفراء الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن، والاتحاد الأوروبي المعتمدين لدى اليمن، من تداعيات الهجمات الحوثية على الوضع الإنساني والسلم والأمن الدوليين.

وحذر العليمي من أن تؤدي الهجمات الإرهابية الحوثية على البنى التحتية الاقتصادية إلى نسف مساعي السلام، فضلاً عن تداعياتها الإنسانية الكارثية التي قد تشمل عجز الحكومة عن دفع رواتب الموظفين والوفاء بالتزاماتها الأساسية تجاه المواطنين، حد قوله.

وعقب هذا التحذير، أكد وزير الخارجية أحمد عوض بن مبارك خلال لقائه الثلاثاء، بسفير الاتحاد الأوروبي لدى اليمن جابريل مونويرا فينالس بأن الحكومة "ستتخذ ما يمليه عليها واجبها في الدفاع عن مصالح اليمن وشعبه ردا على الحرب الاقتصادية التي تشنها ذراع إيران ضد الشعب اليمني".

وفي حين اعتبر الوزير استهداف المليشيا للمنشآت النفطية بأنه "يعمل على نسف عملية السلام برمتها وليس فقط جهود تمديد الهدنة وتوسيعها"، أكد بأن "الحكومة لن تقف مكتوفة الأيدي أمام سياسة التجويع التي تمارسها مليشيا الحوثي وتسعى لفرضها على الشعب اليمني، وستتخذ ما يلزم من إجراءات لمواجهة ذلك".

رئيس الوزراء معين عبدالملك أكد على ذلك خلال ترؤسه الأربعاء، لاجتماع في عدن لرؤساء وممثلي مكاتب ووكالات ومنظمات الأمم المتحدة في اليمن، على التداعيات الاقتصادية والإنسانية لهجمات الحوثي ضد قطاع النفط.

معتبراً بأن "الاعتداءات الإرهابية التي نفذتها مليشيا الحوثي الإرهابية على موانئ تصدير النفط الخام تمثل تجاوزاً لكل الخطوط الحمراء وتضع الوضع الإنساني وجهود تخفيف حدة الأزمة الإنسانية ومساعي السلام في اليمن في مهب الضياع والانهيار".

التحذيرات الحكومية من تداعيات استمرار وقف عملية تصدير النفط من المحافظات المحررة، يعد انعكاساً لما تمثله عائدات تصدير النفط من نسبة كبيرة من أجمالي الإيرادات العامة للدولة، بحسب أحدث البيانات الرسمية الصادرة من البنك المركزي اليمني مؤخراً.

فبحسب تقرير صادر عن البنك حول النصف الأول من العام الجاري 2022م، بلغت الإيرادات النفطية خلال هذه الفترة نحو 836 مليار ريال من إجمالي الإيرادات العامة التي بلغت نحو 1222 مليار ريال، أي أنها تمثل نحو 68% من إجمالي الإيرادات العامة، في حين بلغ إجمالي الإيرادات غير النفطية نحو 386 ملياراً فقط.

ومقابل هذه الإيرادات فقد بلغ إجمالي النفقات العامة للموازنة خلال النصف الأول نحو 1101 مليار ريال، موزعة بين الأجور والمرتبات بنحو 363 مليار ريال، ومشتريات السلع والخدمات بنحو 272 مليار ريال، و391 مليار ريال تحت بند "الإعانات والمنافع الاجتماعية".

وتشير هذه الأرقام إلى أن توقف عمليات تصدير النفط يضع الحكومة أمام تحد خطير، بفقدان أكثر من ثلثي العائدات، في حين أن العائدات غير النفطية بالكاد يمكنها أن تغطي فاتورة المرتبات، مقابل عدم الوفاء بباقي بنود النفقات وأهمها قطاع الخدمات بالمناطق المحررة وعلى رأس ذلك الكهرباء.

في حين تمثل الخطورة الأهم لإيقاف تصدير النفط في كون عائدات النفط تمثل المورد الأساسي للعملة الصعبة، وهو ما يهدد استقرار العملة المحلية خلال الأيام القادمة، في ظل تعثر الجهود الحكومية للحصول على الدعم الذي أعلنت عنه السعودية والإمارات للبنك المركزي والاقتصاد بنحو 3 مليارات دولار عقب تشكيل مجلس القيادة الرئاسي قبل أكثر من 7 أشهر.

توجيه حكومي بإعادة تفعيل عمل المجالس المحلية وجماعة الإخوان ترفض

الأمناء/ خاص:

أفادت مصادر مطلعة برفض جماعة الإخوان لتوجيه الحكومة بإعادة تفعيل مهام المجالس المحلية على مستوى المحافظات والمديريات بالمناطق المحررة والخاضعة لسيطرة الجماعة.

وأشارت المصادر إلى وجود قرار من قبل وزير الإدارة المحلية وتوجيه من قبل رئاسة الحكومة إلى محافظي المحافظات المحررة بإعادة تفعيل المجالس المحلية وعودة ممارسة مهامها وفق القانون، بعد أن تم تعطيل دورها مع اندلاع الحرب عام 2015م.

ولفتت المصادر إلى التوجيه الذي أصدره محافظ تعز نبيل شمسان الأربعاء الماضي، بدعوة أعضاء الهيئة الإدارية للمجلس المحلي للمحافظة والمديريات للاجتماع يوم غد الأحد لترتيب عقد اجتماع استثنائي يناقش إعداد مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة السنوية للعام 2023م وإعادة توزيع أعضاء المجلس المحلي بين اللجان بعد تنزيل المتوفين والمتغيبين.

وبحسب ما نشره المكتب الإعلامي للمحافظ، فقد تضمنت المذكرات الموجهة لمديري المديريات ورؤساء الهيئات الإدارية بدعوة أعضاء الهيئة الإدارية للمجالس المحلية بالمديريات لحضور الاجتماع غير العادي.

لافتا إلى أن الدعوة تأتي بناءً على قرار رئيس الوزراء رقم 52 لسنة 2022م، الخاص بتشكيل لجنة عليا للموازنات العامة، لجنة الاقتصاد الكلي للسنة المالية 2023م لإعداد الموازنة العامة للدولة وسقوفها التأشيرية على المستويين المحلي والمركزي.

مشيراً إلى نص الفقرة (1) من المادة 19 من قانون السلطة المحلية رقم 4 لسنة 2000م والتي نصت على أن يتولى المجلس المحلي للمحافظة دراسة وإقرار مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة السنوية والموافقة على مشروع الحساب الختامي على مستوى المحافظة.

ووفق مصادر سياسية فإن دعوة محافظ تعز قوبلت بمعارضة شديدة من قبل جماعة الإخوان، التي عملت منذ بداية الحرب على تعطيل مهام المجالس المحلية ومنع أي محاولة لإعادة تفعيل عملها وفق القانون، مستغلة سيطرتها على القرار داخل الشرعية.

مشيرة إلى أن الجماعة روجت بقوة حينها بأن هذه المجالس المحلية مسيطر عليها من قبل الموالين للرئيس الأسبق علي عبدالله صالح، ولها موقف معاد ضد الشرعية والتحالف العربي.

ولفتت المصادر إلى أن حقيقة الموقف الإخواني هو بسبب عدم ولاء غالبية أعضاء المجالس المحلية للجماعة، وهو ما يثير مخاوفها أن يؤدي تفعيل عمل هذه المجالس إلى خسارة السيطرة على القرار داخل المحافظات المحررة وبخاصة في محافظتي تعز ومأرب.

جميعهم شماليون.. عملية عسكرية توقع خلية التقطع للقاطرات بلحج

الأمناء/ خاص:

تمكنت قوة عسكرية بمحور العند بمحافظة لحج وبعد عمليات رصد وتتبع من إلقاء القبض على أفراد عصابة مسلحة تقوم بأعمال التقطع للقاطرات على الخط العام الرابط بين الشمال والجنوب.

وذكر مصدر أمني لـ"الأمناء" بأن أفراد عصابة مسلحة مكونة من "7" أشخاص ينتمون إلى المحافظات الشمالية وتحديدًا (إب والبيضاء) يتواجدون حاليا في سجن محور العند تم ضبطهم في سائلة بلة بعد بلاغ تلقته نقطة العند بوجود أشخاص يقومون بالتقطع للقواطر.

وأوضح المصدر بأنه وأثناء عملية مطاردة أفراد العصابة قاموا بإطلاق النار بصورة هستيرية مما تسبب بقتل أحد الأشخاص الذي يحمل الجنسية الصومالية صادف تواجده في المكان أثناء عملية المطاردة التي انتهت بضبط جميع أفراد العصابة.

وبحسب المصادر فإن الاستخبارات العسكرية ما زالت تجري التحقيقات اللازمة حول هذه الواقعة التي شكلت مصدر قلق وإزعاج للسلطات وتهدد بتوقف حركة القاطرات على الخط العام إثر تنامي هذه الظاهرة بشكل مريب خلال الأيام القليلة الماضية.

تفاصيل عملية عسكرية بإشراف دولي وإقليمي ضد الميليشيات الحوثية

الأمناء/ خاص:

أكدت مصادر عسكرية يمنية، وجود ترتيبات واسعة لبدء عملية قتالية ضد ميليشيات الحوثي خلال الأيام القليلة المقبلة في جبهتين استراتيجيتين، ستؤدي إلى إرغام الحوثيين للعودة إلى مسار السلام النهائي.

وقالت صحيفة الإمارات اليوم وفقاً لمصادر يمنية، بأن قوات "درع الوطن" التي تم تشكيلها حديثاً في المناطق المحررة، هي من ستخوض المعركة المقبلة ضد الميليشيات في جبهات وسط اليمن، مشيرة إلى تسليح تلك القوات بالعتاد القتالي المناسب للمعركة، فضلاً عن حشد المجتمعات المحلية لمساندة القوات لتحقيق انتصاراً سريعاً وغير متسبب في خسائر كبيرة في أوساط المدنيين.

وذكرت بأن العملية ستكون تحت إشراف إقليمي ودولي، طالما حذرت الميليشيات من مغبة تماديها في استهداف وتهديد المصالح الاقتصادية والملاحة الدولية في اليمن ومحيطها، لافتة إلى وجود تنسيق وتعاون لوجستي مع جهات عدة لحماية وتأمين الملاحة الدولية في البحر الأحمر، ومنابع النفط والغاز في اليمن.

وتأتي الترتيبات العسكرية للحكومة والقيادة اليمنية الشرعية، بالتزامن مع معلومات مسربة تفيد بأن الميليشيات تعد العدة لشن هجمات واسعة على قطاع النفط في مأرب وشبوة، وستبدأ بالقطاع النفطي رقم 5 في شبوة.

وكانت جهات حكومة رسمية وشعبية عدة، طالبت خلال الأيام الماضية، برد عسكري ضد الهجمات الإرهابية التي شنتها الميليشيات على مواقع اقتصادي وموانئ نفطية، وهددت الملاحة الدولية، فضلاً عن استهداف المدنيين في مأرب وتعز، الأمر الذي دفع قيادة الجيش بالتنسيق مع التحالف في تشكيل قوات جديدة تحت مسمى "درع الوطن" للقيام بالمهام القتالية المقبلة ضد الميليشيات.

في الأثناء، أعلن عضو مجلس القيادة الرئاسي اليمني العميد طارق صالح، عن إعادة حشد القوات وفق خطة مجلس القيادة الرئاسي لتحرير اليمن من ميليشيات الحوثي، ودعا خلال ترؤسه اجتماعاً للسلطة المحلية في الحديدة بمدينة الخوخة جنوب المحافظة، كل أبناء الجمهورية للتعاون من أجل استعادة دولتهم وحريتهم وجمهوريتهم.